الثورات العربية والقيم الجديدة

شريف يونس *

سقوط القيم السياسية الناصرية

الثورات هي لحظات الحقيقة، اللحظات التي يتجلى فيها الشعب بكونه هو الأساس. وهو إذ يتجلى يطيح بكل عفوية، وبمحض حضوره، بالأكاذيب كافة. فالشعب لا يمكن تكذيبه، لأن الكذب يكون موجهاً، بالدرجة الأولى، إليه هو الرازح تحت نظامه القمعي الذي يُخضعه، لتفريقه ومنعه من التكتل. فبمجرد أن يتشكل الشعب في جمع، وبمجرد أن يتجلى لنفسه وللآخرين، تصبح الحقيقة ضرورة، فتتشكل الاصطفافات الرجعية كريهة الرائحة، عارية بلا خجل، ويقف حكّام المنطقة بمَن فيهم حكّام إسرائيل صفاً مرصوصاً، ومعهم منتفعو النظام، والمعارضة "الرسمية"، ويتفق الجميع على ضرورة الضرب بلا رحمة، فهذا ليس وقت الأكاذيب المنمقة عن الشعب العظيم. بهذه الآلية يتكشف الانحطاط المؤسس للأوضاع القائمة إلى أقصى مداه، وتذوب مساحيق التجميل وتسقط التركيبات البلاستيكية الملونة عن الوجه الشائه الملطخ والشره للتحالفات التي تقتات على كرامة الشعوب وثروتها وآدميتها. وهذا الضرب بلا رحمة هو الرد الوحيد الممكن على ذلك التجلي الرائع والعظيم لـ "الشعب"، ذلك الكيان الغامض الذي يتحدث كثيرون باسمه، والذي، بتجليه فقط، يُسكت هذه الأصوات، فيرتد كل شيء إلى مقاييسه الحقيقية.

كيف تجلى "الشعب" في الثورة المصرية؟ وما هي رؤيته وقيمه التي أذابت التركيبات البلاستيكية؟ لن تستطيع أي كلمات أن تعبّر عن هذا التجلي مثل ذلك الهتاف الذي ملأ الميادين بمجرد تنحي مبارك: "**ارفع راسك فوق.. إنت مصري**."

وبالمعنى الحرفي، فإن ذلك الشعار لا يكاد يعني شيئاً، فالثوار مصريون قبل الحدث وبعده، وبالتالي، رفع الرأس هو كناية عن العزة والكرامة، ولا يرتبط بكون المرء مصرياً، وإنما هو في إطار ملابساته الثورية يقول كثيراً. يقول أولاً إن "رفع الرأس" هذا تجربة جديدة.. شعور غريب وعجيب ومنعش وطازج يغزو الثوار بالملايين فيدهشهم ويفرحهم فرحة طاغية، كأن الشعار يقول "حين كان رأسنا محنياً، كنا مغتربين عن هذا البلد. لم نكن مصريين." بعبارة أُخرى، إذا لم تستطع رفع رأسك في بلدك، فأنت لست مواطناً؛ لست، في هذه الحالة، مصرياً.

اللافتة التي تبدو في الصورة توضح أكثر. هذه اللافتة الشخصية جداً تقول: "**أنا كنت بخاف... بقيت مصري**." فإذا كنت تعيش خائفاً، فإن بطاقة الهوية المصرية لن تكون إلاّ صك عبوديتك واغترابك وإهانتك وإذلالك، وبهذا المعنى، فإنك إمّا أن تخاف وإمّا أن تكون "مصرياً"، أي شاعراً بآدميتك في بلدك مصر. ربما كان الأمر قبل الثورة عكس ذلك، فإذا كنت تحمل بطاقة هوية من أي دولة أخرى (باستثناء الهوية الفلسطينية)، وخصوصاً هوية دولة متقدمة، فأنت غالباً تتمتع بحقوق "مواطنة" وكرامة، بل صكوك امتياز أكبر كثيراً. وربما كان الشعار الملائم قبل الثورة هو: "أنا أخاف، إذاً أنا مصري."

إن الكتابة عن هذه الفكرة باللغة العربية تبدو شيئاً عبثياً، لأنك ببساطة مهما تقل وتحلل، فإنك إنما ستقول ما تعرفه الدنيا بالضرورة عن كل بلد عربي تقريباً. فالحكومات "الثورية" و"الرجعية" كلها لديها نظام للإذلال اليومي، أسُمّي ذلك جماعة الأمر بالمعروف، أم الحرس الثوري، أم اللجان الثورية والشعبية، أم ببساطة، كما في الحالة المصرية، الشرطة. وما كشفت عنه الثورة المصرية هو شيئان متكاملان: أن الإذلال البوليسي هو الأساس المؤسِّس لنظام الحكم، وأن السكان الذين يكافحون كي يكونوا "مصريين"، وفقاً للشعار، يعرفون هذا الأساس جيداً. وكتابة ذلك من وجهة نظر معظم "المواطنين" العرب تبدو نافلة، لأنها لا تختلف كثيراً عن القول إن الشمس تشرق في الصباح.

الشعار إذاً، يشير بكل بساطة ووضوح إلى المعنى الجوهري، إلى انفجار جذري في أوضاع الإذلال، ويكشف عن سقوط عصر بأكمله، بقيمه وبناه وأنماط سلوكه، وهو سقوط لن تتكشف أبعاده كاملة إلاّ بعد أعوام طويلة.

وذلك العصر الذي سقط، بقيمه وانتصاراته وهزائمه، يمكن أن نسميه عصر الناصرية، ليس لأن الناصرية هي التي وضعت أفكاره وقيمه الأساسية (إذ ربما سبقها الشيشكلي في سورية، وتنظيمات مثل "البعث" و"مصر الفتاة" وغيرهما)، وإنما لأنها هي التي أتيح لها الفرصة لإبراز تجليات ذاك العصر عبر تجربة عريضة ظل صداها يتردد في المنطقة عبر كثير من النظم والحركات السياسية، بما فيها الناقدة للناصرية. فمن الخليج إلى المحيط تستطيع أن تقول ما شئت عن "الشعب المصري"، فيوافقك أو يعارضك كثيرون، لكن إذا تحدثت عن عبد الناصر ناقداً، فإنك ستجد أغلبية واسعة توقفك قائلة: إنه هو الذي رفع رأسنا في العالم؛ هو الذي جعل للعرب اسماً بعد الحرب العالمية الثانية؛ هو الذي تحدى الاستعمار وهزمه. ولذلك، حين حلت هزيمة ١٩٦٧ أصبحت هي هزيمتنا التي لم نستطع أن نفيق منها حتى

الآن. بهذا كله كانت الناصرية هي التجربة الأكثر نصاعة واستقراراً وتأثيراً وبهجة وذلاً، ولذلك، يمكن القول إنها كانت النموذج المعبّر عن ذلك العصر الذي يتحطم بأكمله.

عصر "اسم الشعب"

كان عبد الناصر يقول "اِرفع رأسك يا أخي، فقد مضى عهد الاستعباد." وهذه العبارة تبدو شبيهة بما قالته تظاهرات التحرير والميادين الرئيسية في مدن مصرية عديدة، لكن الفارق أكثر عمقاً وأهمية بحيث يمكن القول إنه فعلاً يفصل بين عصرين: عصر "اسم الشعب"، وعصر الشعب. فعلى الرغم من التشابهات، فإن المُطالَب برفع رأسه لم يكن واحداً في الحالتين، كما أن وضع موجّه النداء كان مهماً في تحديد مضمون النداء ومعناه.

لقد جاء عبد الناصر على متن دبابة، ومن موقعه هذا طالب أخاه برفع رأسه، وأمم له قناة السويس، وخاض حرب ١٩٥٦، واقتنص من أنياب الهزيمة العسكرية نصراً سياسياً مدوياً أنهى عصر الإمبراطوريات الاستعمارية.

نستطيع أن نسمي هذا العصر عصر "اسم الشعب"، عصر البطل الذي يأتي بالمكاسب المادية والمعنوية للشعب المعني، شرط أن يكفّ عن التجلي كشعب، أي كمجال سياسي يقوم على الصراع السلمي، وأن يكتفي بالالتفاف حول الزعيم، ويلتزم الصمت السياسي باعتباره الضمانة العليا لكل عزة وكرامة ونصر وتقدّم وعدالة وما إلى ذلك. فالبطل في جميع الحالات يتحدث باسم الشعب، لكن بالنيابة عنه.. والذي كان مسموحاً له بالحضور هو اسم الشعب، وكان ما تحرر هو الاسم فقط.

كنا في المدارس الابتدائية نغني: "قناة السويس/ قناة السويس؛ حفرها جدودي/ عيسى وعويس؛ جه [جاء] دي ليسبس (وهو مهندس ومؤسس شركة حفر القناة)/ قال لنا هس [اسكتوا]؛ إنتو [أنتم] النص [النصف]/ وإحنا [نحن] النص؛ جانا [جاءنا] جمال/ أبو الأبطال؛ حرر بلادنا/ وخد القنال؛ عاش جمال/ عاش جمال." تحولنا إذاً، بفضل جمال من متفرجين مقهورين على سرقتنا، إلى متفرجين سعداء بمكاسبنا المادية والمعنوية التي جلبها لنا بطلنا الذي كافح من أجلنا. وبين اللحظتين مُحيت عقود من الكفاح الشعبي ضد الاستعمار وضد قاعدة قناة السويس التي استخدمتها القوات البريطانية. وبترديدنا للنشيد وافقنا، أو "وُوفقنا" ـ فعل متعدٍ واقعي مخالف لقواعد اللغة العربية ـ على ذلك.

وبالمنطق نفسه، انطلق عبد الحليم حافظ، مطرب العهد، يغني: "وصحيت [استيقظت] على ثورة/ بترجّ الدنيا؛ ولقيت [ووجدت] أوطاني/ حكمها في إيديا [يدي]؛ وجمال قدامي [أمامي]/ بيناديني عليّا [عليّ]؛ قوم [قم] ارفع راسك/ واشبع حرية." فالشعب الذي صحا على رجّة هائلة، مفزوعاً على ما يبدو، وجد أمامه مفاجأة سعيدة: أوطانه متحررة ومهداة إليه وهو على سريره، إن جاز التعبير، ومعها "أمر" بتلقي الكرامة والحرية معاً والاستمتاع بهما.

كان ذاك، بصورة عامة، عصر القلّة التي تكافح من أجل الكثرة، ولا تطلب سوى الولاء والانصياع التامّين، وصولاً إلى العبادة. وأساس هذه المطالبة ليس فكرة الشعب، فهذا الأخير هو مجموع السكان من حيث هم مجال سياسي، وإنما تتمثل المطالبة بعزل الشعب؛ عزله عن أعدائه، عن السياسيين والمستغلين الذين يضللونه، وإقناعه بالخضوع لوصاية البطل ولحراسته له من أولئك الكذابين والمستغلين، وذلك من أجله. كان عبد الناصر إذاً، يمثّل من الشعب اسمه فقط: اسم جموع خاضعة للحراسة الأيديولوجية والبوليسية، وصامتة إذا استثنينا هتافات التأييد؛ اسم يحل محل الفعل، لأنه ليس سوى الاسم المتشكل بفعل الصمت السياسي والمشروط بإدامته. أمّا

التنظيمات الشعبية التي أقامها النظام، من هيئة التحرير إلى الاتحاد الاشتراكي، فكانت تعمل في إطار الصمت الذي لا تقطعه سوى هتافات الولاء.

والقيمة السياسية المركزية هنا هي الاتحاد؛ الاتحاد غير الطوعي في جسد واحد. والجسد الواحد يستحيل أن يكون هو الشعب (لأن الشعب هو اسم المجال السياسي). ما هو إذاً، هذا الجسد الواحد؟ هو **الأمة**؛ أمة مصرية أو عربية، وفقاً للتطورات، لكنها أمة، أي السكان بصفتهم كياناً موحداً على أسس ثقافية (بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة) تفصل الجسد الواحد عن أمم، أي كيانات ثقافية، أُخرى. وكان ما تحرر، ما حرره عبد الناصر والنظم والحركات السياسية المشابهة، هو الأمة، الهوية، لا الشعب. إنها أمة تتماسك بفضل حراستها من كل تلوث يأتيها من خارجها.. من كل ما يوقع أي انقسام أو اختلاف في صفوفها، من الاستعمار وأعوانه في الداخل. إنها اسم الأصالة العابرة للأجيال، العائدة إلى الصدارة عن طريق البطل. هذه الأمة، هذا الكيان الثقافي الافتراضي، هو الذي انتحل اسم الشعب، ولم يكن في قدرة الأمة أن تفعل ذلك، أن تتجلى بكامل قوتها كهوية في السلطة، إلاّ بتسريح الشعب.

ووفقاً لنظام "اسم الشعب"، فإن الشعب ليس سوى أمة هي كيان ثقافي، وذات هوية. والأمة تتحرر بأن تؤكد نفسها، وبأن تنفصل عن المؤثرات الضارة من الخارج، وكل اختلاف في الداخل هو بالضرورة أثر من آثار هذا الغزو من الخارج. وسواء تكلمنا على أمة مصرية أو عربية أو إسلامية أو أي اختراع آخر، فإن البشر وفقاً لهذه المقولات، لن يكونوا سوى جنود الهوية، وحريتهم وكرامتهم ليستا هما الحريات العامة والكرامة الشخصية، وإنما حرية وكرامة كيان الأمة الجمعي هذا. وسواء تجسد هذا الكيان في الزعيم الضرورة، أو الحزب الضرورة، أو النظام الضرورة، فإن الولاء يصبح هو معيار شعبية الشعب، إن جاز التعبير. فالخروج على الحاكم أو نظام الحكم الضرورة هو خيانة للهوية، وهو تسليمها للأعداء، وهو، في التحليل الأخير إذاً، خيانة المرء لنفسه، ولجوهره المفترض والمفروض. فالأمة لا تقوم ككيان سياسي، وبالأدق لا تستطيع أن تستعير قناعه، إلاّ حين تعتلي جثة المجال السياسي.

لكن لماذا لا يُترك للأمة نفسها حرية الدفاع عن ذاتها الافتراضية هذه؟ هل ثمة شيء يستطيع أن يدافع عن هوية الحجر، كحجر، أكثر مما يفعل الحجر نفسه، بمجرد وجوده؟ الافتراض الآخر الذي يتضمنه نظام "اسم الشعب" هو أن الشعب، بانقساماته السياسية، أفسد الأمة. فقد أتاحت هذه الانقسامات الفرص أمام كل القوى الأجنبية الدخيلة للّعب في جوهر الأمة. الشعب هو أساس فساد الأمة، ولذا فإن إجلاءه عن المجال العام هو الشرط الأولي والضروري لتجلي الأمة. وعلى الرغم من التمجيد كله الذي أضفته الناصرية وما شابهها من أيديولوجيات على الأمة، فإن الفكرة في واقع الأمر كانت أن الموجود ليس سوى فتات أمة، وشعب فاشل، وأن ثمة حاجة إلى إعادة بناء هذه الأمة؛ إعادة بناء الحجر من فتاته، وبلورته حول قطب وحيد جاذب ينهي الوجود المستقل أو شبه المستقل للذرات كافة. فالقائد الضرورة هنا يطرح نفسه باعتباره مجرد خادم للهوية، وأنه ليس سوى فرد تسلم مسؤولية بلورة الحجر مرة أُخرى، ومثله مثل الشعب، ليس له قيمة في ذاته. فهو أداة الهوية، وهو لا ينشئها، وإنما يفترضها ويُخلِص لها.

أيديولوجيا الهوية إذاً، لا تعبّر عن أي هوية قائمة، وإنما بالعكس، تفترض غيابها. فمشروعها هو "إصلاح" هوية مكسورة، أفسدها الشعب، أي المجال السياسي، بانقساماته. ولذلك تقوم هذه الأيديولوجيا بالضرورة على احتقار عميق للشعب، ولكل تجلّ للسكان خارج الاصطفاف في المشروع الهوياتي. الشعب دائماً

خائن، أو قابل للعطب والغزو الثقافي والزيغ والهوى، كما أن هويته المفترضة يعاد تأسيسها بشرط قمع كل مكوناته، فلا تبقى هذه الهوية إلاّ بدوام هذا القمع. لكن، والحق يقال، إن أيديولوجيا الهوية هذه تفترض أن مشروعها قابل للنجاح، وذلك حين تأتي لحظة سرمدية افتراضية تتشبع فيها كل ذرة، وكل فرد، بفكرة الهوية الافتراضية، فيصبح الحجر قادراً على حماية نفسه من التفتت، حين "يشفى" من أمراض التعدد السياسي والثقافي والتنوع التي فتتته. حينئذ، ستدرك كل ذرة، وكل فرد، أن الهوية، أو الفطرة الأصيلة فيه، هي حجريته، أي عروبته أو إسلامه أو مصريته، كيفما ترغب قوة الهوية الحاكمة.

تبدو الهوية إذاً، أصيلة وهشة. هي أصيلة بحكم التعريف، وهشة لأنها بحاجة إلى حماية مستمرة، وهي قابلة للعطب بمنتهى السهولة، لأن الأعداء يحيطون بها من كل جانب، من الداخل ومن الخارج، والمؤامرات حولها لا تتوقف. ومن خلال الجمع بين الأصالة والهشاشة يتم بناء وإدامة كيان سياسي هش لا يجمعه سوى العنف الذي هو ترياق الهشاشة الوحيد. ومن خلال ذلك يتم تهشيم الشعب فعلياً، بحرمانه من أي حركة مستقلة، ومن تشكيل مؤسساته الخاصة، باعتبارهما الخطر الأشد على هويته.

إن تداعيات ذلك كثيرة، لكن يكفي أن نرصد هذا التناقض الجوهري الذي يشكل في مرحلة انحطاطه جوهر أيديولوجيا الثورة المضادة. فليس مصادفة أن نظرية المؤامرة الأجنبية، من القاعدة إلى إسرائيل، كانت السلاح الأيديولوجي الرئيسي الذي استعملته جميع النظم وهي تواجه الثورة.

لكن الثورة لم تكن قط ضد الناصرية مباشرة.. فقبل أن تندلع كان نظام تموز/ يوليو ١٩٥٢ قد مر بتطورات، وكان عبد الناصر مات منذ نحو أربعين عاماً، وسقطت أسطورته أصلاً قبل وفاته، مع الأزمة الاقتصادية في سنة ١٩٦٤، والهزيمة في سنة ١٩٦٧.

انحطاط الهوية

إذا تطرقنا إلى ما قبل الثورة، فإنني، وعلى خلاف الفقرة السابقة، سأقول إن الثورة في التحليل الأخير، وعلى الرغم من كل شيء، كانت ضد الناصرية، وضد "اسم الشعب" وقيمه ومبادئه التي مرت بنا.

ماذا حدث بعد عبد الناصر؟ حل يمين الناصرية محل يسارها، وخصوصاً مع انقلاب القصر في سنة ١٩٧١ (سُمي ثورة التصحيح)، فقفز الوجه الآخر للنظام إلى السطح. قفزت إلى العلن محادثات عبد الناصر السرية مع الولايات المتحدة في سنتَي ١٩٥٦ و١٩٦٠ بشأن تسويةٍ ما مع إسرائيل، وأخذت الهزيمة تفرز تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية بعد حرب ١٩٧٣، وسمّى أنصار يسار الناصرية هذا كله الثورة المضادة، باعتبار أن تجلي الهوية الحاكمة كان هو الثورة.

لقد استبقى يمين الناصرية مجمل أدوات القمع وعززها بفعل مشروعه نفسه، فلم يعد توزيع المكاسب المعنوية والمادية على السكان ممكناً. كنا نصفق للبطل لأنه "خد القنال"، كما قال النشيد، وأمّم المصانع، ورفع الأجور، ووظف الناس ولو بلا عمل حقيقي.. ولم يعد هذا كله ممكناً على النطاق السابق ليمين الناصرية، وبالتالي ضاقت القاعدة الاجتماعية الراضية بالصمت.

وفي سنة ١٩٦٨، أنشأ عبد الناصر جهاز مباحث أمن الدولة والأمن المركزي، ليكونا ذراعه في الشارع الذي بدأت قطاعات منه تتمرد على الزعامة.

وكانت تكلفة الاحتفاظ بالمشروع الأصلي تفوق إمكانات النظام والبلد، وخصوصاً أن فرض الصمت والإدارة الأمنية البيروقراطية

قتلا كثيراً من الطاقات والإمكانات. ولذلك، سرعان ما أخذت "شرعية ثورة يوليو" تواجه حدودها وتدخل، مع محاولة علاج قصوراتها، في مرحلة من التناقضات المتفاقمة. وكان الطريق الآخر، التحول إلى اقتصاد السوق، محفوفاً بالمخاطر، ليس بفعل ما يترتب عليه من إعادة توزيع للسلطة والثروة فحسب، بل لأنه قام على غير أساس واضح من الشرعية، وبغير تحولات مواكبة في البنية السياسية أيضاً. فالنظام السلطوي نفسه هو الذي كان يعيّن بعض الأشخاص في مناصب رأسماليين كبار، إن جاز التعبير، كي يضمن إحكام قبضته على السلطة، وقد أسفر ذلك عن رأسمالية احتكارية، لا بصفتها مرحلة عليا من تطور الرأسمالية، وإنما باعتبارها مرحلة دنيا: إقطاعيات رأسمالية تابعة للسلطة الأمنية، وتفتقر فوق ذلك إلى الشفافية والشرعية وتدشن قانون الغاب في المجتمع، حتى ضد الرأسماليين المتوسطين والصغار.

أمّا توقيع اتفاق كامب ديفيد، فكان بمثابة اعتراف بفشل الخط السياسي السابق، أكثر منه عملاً يقوم على مشروعية تلائمه، وكان المنطق هو "مصر أولاً"، أو المصلحة الوطنية في إطار التوازنات، لكن من دون إجابة عن أسس شرعية قبول دولة إسرائيل أو شروط قبولها في المنطقة، ومن دون أي حوار حقيقي وانقلابات سياسية ترسي أسساً اجتماعية وفكرية لهذا التحول. لقد اكتفى السادات بدلاً من ذلك، بأن تتضمن معاهدة كامب ديفيد ملحقاً يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين، إلاّ إنه كان أشبه بورقة توت صغيرة للغاية، لم تصمد، فوق ذلك، طويلاً.

الخلاصة أن التحولات كانت في الحقيقة انحطاطاً للدولة الناصرية، لا مشروعاً بديلاً يقوم على شرعيته الخاصة، فقد ظلت الخطابات الهوياتية، بتلوينات إسلامية أكبر، سائدة عند النظام ومعارضته (بعد انتقال يسار الناصرية إلى المعارضة تحت عناوين متعددة). ومع فشل مناورة السادات السياسية لإعادة بناء الشرعية وانتهائها بمقتله، أصبحت دولة تموز/ يوليو مستمرة بالقصور الذاتي، وبمنتهى الحذر، وبلا خيال أو مشروع. ولذلك كان التحول إلى ما سمي اقتصاد السوق هو الأبطأ من نوعه في العالم، ولم يتحقق من مشروع السلام سوى حده الأدنى. ومع اقتراب الدولة مراراً من الإفلاس بسبب تشوهاتها الهيكلية وانعدام أي شرعية لها تفوق الفكرة الفقيرة: "شيء أفضل من لا شيء"، فإنها اضطرت في النهاية إلى الإسراع في تحولاتها، بالتقارب السريع، نسبياً، مع إسرائيل، وبالإسراع بالتحول الاقتصادي، وتتويج هذا كله بمشروع التوريث، المنطقي جداً في هذه الأوضاع.

باختصار، عجز المشروع ككل عن بناء أي تصوّر للدولة المصرية يختلف عن المشروع الهوياتي الناصري، أو يبني قاعدة جديدة للسلطة. وكان التحول أبعد ما يكون عن مسيرة مظفرة، سواء وصفناها بالرجعية أم الواقعية أم حتى الثورية، بل بالعكس، فإنه كان يفاقم الشروخ في المجتمع والدولة، فقط لا غير.

علاوة على ذلك، فإن الراية الأيديولوجية الناصرية، أي فكرة الأمة والضرورة متمثلة في زعيمها، انتقلت إلى أيدٍ أُخرى: إلى مشروع دولة الهوية الإسلامية خاصة، ثم إلى مختلف الطبعات شبه القومية، وسط بروز الاتجاهات الطائفية. وبدلاً من وعود النصر على إسرائيل التي أطلقها عبد الناصر، وخصوصاً قبيل حرب ١٩٦٧، لم يعد المشروع يخجل من إعلان فقره، وأصبح اسمه صراحة هو "الممانعة"، مع كلام في الهواء بأن هذه الممانعة ستفضي مع الزمن إلى "فتح" تل أبيب وما إلى ذلك.

وعلى غرار الناصرية، كانت هذه المشاريع جميعها تعتمد في النهاية على تحزيم مجموعات سكانية بأكملها والسيطرة عليها ومنع الخلاف داخلها، لكن في شروط أصعب

كثيراً وأقل كفاءة. لقد أصبح الاعتماد على قوة عسكرية مهيمنة على طريقة السادات، مع اختلاف التوجهات، هو الطريق، لكن في غياب القدرة على فرض إجماع، إلاّ في الطوائف الصغيرة نسبياً. وبهذا المعنى، لم تعرض الفترة التالية للناصرية إلاّ النمط نفسه من الشرعية، لكن في دور أفوله، وكانت العدوانية المتزايدة لهذه الأيديولوجيا، من لجوئها السريع إلى التخوين والتكفير، وإلى القتل، علامة على هشاشة المشروع الذي تحول إلى أنياب أساساً، وعلى أنه لا يستمر إلاّ بالقصور الذاتي وبغياب أي بديل.

لقد تفكك المشروع الناصري إذاً، إلى مشروعين يندد كل منهما بفقر الآخر وعجزه وشروخ شرعيته.

اِرفع راسك فوق.. كيف؟

تركت أيديولوجيات الهوية الشرسة وفروعها المجتمعات حطاماً، ونجحت الثورة المصرية في الإطاحة بمبارك وبمشروع التوريث، وتخلصت من الهوياتية باستعمالها وطنية عامة يكمن معناها في كرامة الفرد وحريته، لا في "الهوية"، وأطاحت بشعارها المركزي هذا، عفواً، بصروح بأكملها من الكلام الذي لاكته الألسن والأقلام لعقود إلى ما بعد الملل وما بعد اليأس وما بعد الركاكة.

وبطبيعة الحال لم يأت هذا التحول من فراغ، إذ شهدت الفترة السابقة صعوداً عاماً لطبقة وسطى جديدة من غير موظفي الحكومة، كما شهدت أشكالاً ومؤسسات جديدة صغيرة للإبداع المسرحي والأدبي والتشكيلي والسينمائي. وتزايد التفرد مع تعمق اقتصاد السوق، وزاد تعقد المجتمع بما أصبح يتجاوز الشرط البوليسي اللازم للهوياتية. وضعفت الدولة المشروخة عن حماية مجالها الداخلي الذي تحتكر فيه الأفكار والقمع على السواء، بل عن القدرة على مراقبته بتنوعاته التي تجري تحت السطح.

وأصبحت هذه الدول، بدرجات متعددة، نوعاً من قمامة التاريخ التي تفتش عن يد تكنسها، فلم يعد لها أي مشروعية، ولا أفق، ولا برنامج، وإنما باتت مجرد أكاذيب تعرف هي جيداً أنها أكاذيب تقوم على التأجيل: ثمار التنمية ستتساقط إلى أسفل؛ الداخلية ستواجه عناصر الشرطة المنحرفة وتعاقبها؛ وبصورة عامة، ذلك الشعار الفقير للحزب الوطني الديمقراطي: الاستقرار من أجل الاستمرار. لقد أخذ النظام يعاني مشكلات جوهرية في السيطرة على الموالين له، فضلاً عن عجزه عن استيعابهم، حتى في حدود تنظيم مرشحيه في انتخابات مجلسه النيابي.

هذه القمامة التاريخية هي التي تجلت عارية في مواجهة الثورة، فلم يكن ثمة أي وعد ولا أي خطة، سوى القمع والكذب: النظام سيصلح نفسه كما قال مبارك (بلا أي صدقية أو خطة واضحة)؛ الهوية تهددها العناصر المندسة؛ الأصولية الدينية المتربصة؛ إلخ. وفي النهاية لم يجد النظام بعد قوى القمع سوى البلطجية يحارب بهم في عرض مزرٍ لفقره السياسي، فلم يخلع برقع الحياء فحسب، بل كل شيء أيضاً. لقد كانت الثورة مزيجاً من هذا العرض الداعر، ومن شعب اشتُهر بالفكاهة فأخذ يُشبع الحاكم المتداعي ونظامه بالنكات، الأمر الذي جعل مبارك فعلاً، صاحب الرقم القياسي في التعرض للإهانة في التاريخ.

لكن الثورة المصرية ليست النور الخالص الذي انبثق بعد الظلام الدامس، سواء من حيث القيم أو أي بُعد اقتصادي أو سياسي، بل ورثت أيضاً ذلك التاريخ الطويل من الانحطاط السلطوي. لقد برزت الانتفاضة العربية كي تعلن سريعاً الموت الرسمي لعهد كان قد مات فعلاً منذ زمن طويل، لكنها لم تعلن من مبادئ العهد الجديد سوى المبدأ العام: لا حرية لشعب

مُستعبد باسم الهوية، ولا حرية لشعب أفراده مقهورون. لكن على مستوى الديمقراطية لم يكن هذا التجلي للشعب الذي "يريد إسقاط النظام" على هيئة شعب منظم من خلال آليات ديمقراطية، ذلك بأن خبرته بها أصلاً محدودة. لقد أطاح الشعب، حين تجلى، بتلك الرؤية الشمولية للوطنية التي احتلت التاريخ العربي ٧٠ عاماً تقريباً، منذ أواسط أربعينيات القرن الماضي، وربما قبلها بقليل، وهي رؤية عنوانها الأمة، أو اسم الشعب، ووضع الشعب محلها المبادئ الأساسية لمفهوم آخر للوطنية. لقد حضر الشعب، فغاب، بالتبعية، اسمه.

ولأن الميراث الذي ورثه هذا الشعب من الفقر التنظيمي والسياسي كان مهولاً، فإننا نفزع إلى التحرير كلما ادلهمت الأمور أو انبهمت، ولذلك نحطم الأقسام ونحرقها كلما حاولت الشرطة أن تتسيدنا مرة أُخرى. حركة الأعداء ونداء المقاومة يجمعاننا، ونحن، بعد التحطيم وبعد التظاهر، ما زلنا نتحسس خطواتنا الأولى نحو الحرية. ما زلنا نكافح كي نضع اللبنات الأولى لمجال سياسي يتحكم في الشأن العام كي يحل محل المجال الأمني الذي حكمنا طويلاً، وكي نضع المخططات ونبني النظم للتحكم في قوة الشرطة وإخضاعها بشكل مؤسساتي، لتكون حقاً وفعلاً في خدمة الشعب. ونحن أيضاً نواجه ميراث الطائفية العميق، إلى آخر المشكلات.

ومن خلال هذا، وغيره، نحاول أن نبني، لأول مرة في تاريخنا، دولة وطنية ديمقراطية حديثة؛ دولة شعارها: "اِرفع راسك فوق.. إنت مصري." وبالمثل.. إنت تونسي.. إنت سوري..... إنت عربي، كي تتجلى العروبة مرة ثانية، باعتبارها معركة الحرية والكرامة الفردية.. معركة الشعب، لا اسم الشعب.

لقد تعثّرنا في إقامة حكم الشعب، وسنتعثر مجدداً، لكن العجلة لن تعود إلى الوراء، فالجثة السلطوية لم يعد هناك من يستطيع بعثها من قبرها، على الرغم من ضعفنا وحيرتنا كليهما. ■

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

فلسطين

دروس الماضي وتحديات الحاضر

واستراتيجيات المستقبل

تحرير

جميل هلال